

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من
رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

في قرار الجمعية العامة ٦٥/٧ وقرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠)، رحب الجهازان
بالتوصيات التي تمخض عنها استعراض السنوات الخمس الأول الذي أجري لهيكل الأمم
المتحدة لبناء السلام، ودعوا إلى إجراء استعراض شامل في عام ٢٠١٥ بعد مرور خمس
سنوات على انتهاء استعراض عام ٢٠١٠.

وبناء على ذلك، نتشرف بأن نعرض على سيادتكم مقترحاً يتناول نطاق استعراض
هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام المزمع تنفيذه في عام ٢٠١٥ (استعراض عام ٢٠١٥)
ومرجعيته وطرائق إجراءاته (انظر المرفق الأول). وتعكس مرجعية الاستعراض نتائج عملية
تشاور حكومية دولية مكثفة تمت في إطار لجنة بناء السلام، وعززتها مشاورات إضافية
اضطلع بها مكتبنا.

كما أرفقُ طي هذا الكتاب رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (انظر
المرفق الثاني) وردت من سعادة السيد أنطونيو دي آغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل لدى
الأمم المتحدة ورئيس لجنة بناء السلام، وتضمنت قائمة البلدان الخمسة التي وافقت على أن



الرجاء إعادة استعمال الورق



تكون موضوعاً لدراسات الحالة الإفرادية التي تنص مرجعية استعراض عام ٢٠١٥ على أن يستند الاستعراض إليها.

وإننا نرى، في ضوء ما سبق، أن استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ينبغي أن يركز إلى المرجعية المذكورة، ونطلب إليكم، باسم الجمعية العامة ومجلس الأمن، المضي قدماً بهذه المسألة على النحو المقترح فيها. ويُطلب إلى الأمين العام أيضاً استطلاع جميع الخيارات الممكنة لترتيبات تمويل الاستعراض والرجوع إلى الجمعية العامة بشأنها في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالإطار الزمني الاسترشادي لهذه العملية وبالنظر إلى ضرورة ضمان إجراء عملية تشاورية تشمل الجميع، ينبغي أن تكتمل المرحلة الأولى على نحو ما نص عليه في المرجعية بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥.

أما المرحلة الثانية المتوخى فيها تعيين ميسرين مشاركين لتولي أمر المشاورات الحكومية الدولية والتي ستختتم بتقديم نتائج المشاورات إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، فينبغي أن تكتمل بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ونرجو مُمتنين أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة.

(توقيع) محمد زين شريف
رئيس مجلس الأمن

(توقيع) سام كاهامبا كوتيسا
رئيس الجمعية العامة

المرفق الأول

استعراض السنوات العشر لهيكل بناء السلام، ٢٠١٥

(٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)

المرجعية المقترحة

مقدمة

١ - أنشئ هيكلُ بناء السلام، المؤلف من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، في عام ٢٠٠٥. وقد سعى الهيكل منذ ذلك الحين إلى إيجاد سبل فعالة لدعم البلدان الخارجة من ربقة النزاع وعمل على إرساء فهم واضح لدوره فيما يتصل بشتى أشكال التعاون الدولي مع البلدان الخارجة من ربقة النزاع. وفي عام ٢٠١٠، قدم الميسرون المشاركون تقريرهم عن استعراض هيكل بناء السلام (A/64/868-S/2010/393) الذي انتهى إلى أن لجنة بناء السلام لم تحقق بعد كامل إمكاناتها رغم أن التزام الدول الأعضاء إزاءها ظل قويا. ودأبت اللجنة منذ ذلك العام على تنظيم برامج عملها السنوية بما يمكنها من تناول التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠ وقياس التقدم المحرز في تنفيذها.

٢ - وبعد صدور تقرير الميسرين المشاركين، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ قراران متطابقان (هما قرار الجمعية العامة ٦٥/٧ وقرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠)) دُعي فيهما إلى "إجراء استعراض شامل كل خمس سنوات بعد اتخاذ هذا القرار"، أي في عام ٢٠١٥. واستعراض عام ٢٠١٥ يتيح الفرصة لإجراء تقييم للرؤية والمقاصد الأصلية التي كانت الدافع وراء إنشاء هيكل بناء السلام في عام ٢٠٠٥، بغية تعزيز هذا الهيكل وتمكينه من تحقيق كامل إمكاناته. وينبغي أن يستطلع الاستعراض ما إذا كانت تلك الرؤية لا تزال صالحة في ضوء المستجدات التي شهدتها الأمم المتحدة والنظم الدولية منذ عام ٢٠٠٥. وانطلاقا من التوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠ والتقدم المحرز في تنفيذها، ينبغي أن يسفر استعراض عام ٢٠١٥ عن توصيات بشأن السبل الكفيلة بإعادة توجيه مهام وبنى هيكل بناء السلام وتكييفها بحيث تتسق مع الاحتياجات الحالية والناشئة لممارسات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام والثغرات القائمة فيها.

الهدف

٣ - عندما أوصى الأمين العام السابق، كوفي أنان، بإنشاء هيكل بناء السلام في عام ٢٠٠٥، أشار في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" إلى أن "ثمة حلقة ضعيفة في الآلية المؤسسية للأمم المتحدة: إذ لا جهة في منظومة الأمم المتحدة تتولى بفعالية معالجة التحدي المتمثل في مساعدة البلدان في عملية الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم" (A/59/2005، الفقرة ١١٤). ووصفت هذه الحلقة الضعيفة بأنها ناتجة عن غياب التحرك الجماعي المتسق من أجل التصدي للتحدي المعقد المتمثل في الحفاظ على السلام، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز من جانب الأمم المتحدة وعناصر أخرى في النظام الدولي. وقد أنشئ هيكل بناء السلام لسد هذه الثغرة النظمية.

٤ - وتطورت منذ ذلك الحين السياسات التي يُسترشد بها في جهود وأعمال بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والأطراف الدولية في البلدان الخارجة من ربقة النزاع، وتطورت أيضاً الاستجابة العملية. وينبغي لاستعراض عام ٢٠١٥ أن يدرس ما لهذا التطور من أهمية بالنسبة إلى معالجة عناصر الحلقة الضعيفة التي حُددت في عام ٢٠٠٥، وأن يدرس أيضاً تأثير هذه العناصر على الدور الذي يضطلع به هيكل بناء السلام والموقع الذي يتبوؤه وعلى أدوار ومواقع الكيانات العملية لمنظومة الأمم المتحدة.

٥ - واستناداً إلى هذا التحليل، ينبغي أن تنبثق عن الاستعراض مقترحات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز أداء هيكل بناء السلام وتأثيره بغية الاستفادة من كامل إمكاناته. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يسفر الاستعراض عن توصيات تتعلق بتشغيل الهيكل وموارده وأساليب عمله، وتتناول الصلات التي تربطه بكيانات منظومة الأمم المتحدة التي تتعاون معه.

عناصر التحليل الرئيسية

٦ - لتحقيق الهدف الآنف الذكر، ينبغي أن يركز التحليل الذي يقوم عليه الاستعراض إلى العناصر التالية:

(أ) التطورات العامة التي استجذت منذ عام ٢٠٠٥ في الأطر السياسية والاستجابة العملية للأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية، دعماً لجهود وأعمال بناء السلام في البلدان الخارجة من ربقة النزاع؛

(ب) الرؤية الأصلية التي كانت دافعاً لإنشاء هيكل بناء السلام في عام ٢٠٠٥ والتوقعات فيما يتصل بأداء الهيكل وأثره. ينبغي أن يتناول التحليل ما إذا كانت ولاية لجنة

بناء السلام ومواردها وهياكلها وسلطانها تتسق مع هذه الرؤية وتواكب تلك التوقعات أم لا، والكيفية التي يتم بها ذلك؛

(ج) درجة الاستفادة على نحو فعال من هيكل العضوية المتنوع للجنة بناء السلام، بما في ذلك دور الأطراف الفاعلة الإقليمية، من أجل دعم الأهداف الأعم لبناء السلام. ينبغي أن يستطلع التحليل سبل تحسين أساليب العمل وصنع القرار في لجنة بناء السلام بغية إفراح المجال لقدر أكبر من المشاركة من جانب الأعضاء وتيسير الحصول على المساهمات من شتى الأطراف الفاعلة في ميدان بناء السلام؛

(د) مجالات التكامل المحتملة بين لجنة بناء السلام وكيانات الأمم المتحدة العملية ذات الصلة، في ضوء دور اللجنة وتوجهها وموقعها حيال تلك الكيانات. ينبغي أن يتناول التحليل في هذا الصدد أيضا الحالات والسياسات الأنسب لتدخل لجنة بناء السلام والتي يمكن للجنة في إطارها تقديم الدعم بأكبر قدر من الفعالية للجهود الوطنية والإقليمية والدولية؛ وأن يتناول كذلك مواطن القوة والقصور القائمة والمحتملة في أدائها.

(هـ) الثغرات والقيود المستمرة و/أو الناشئة التي تحد من فعالية وقدرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع تجدد النزاع. ينبغي أن يتناول التحليل أيضا التحديات المستمرة و/أو الناشئة التي تعترض حشد وتنسيق الدعم السياسي والتقني والمالي اللازم الذي تقدمه المنظمات الدولية الأخرى أو الدول الأعضاء لأغراض بناء السلام بعد انتهاء النزاع؛

(و) إمكانية الاستفادة من أطر المساءلة والالتزامات المتبادلة، وأوجه القصور المحتملة فيها (بما في ذلك في سياق الأعمال التي تقوم بها لجنة بناء السلام على الصعيد القطري). ينبغي أن يتناول التحليل أيضا الآثار المترتبة على هذه الأطر فيما يتصل بطبيعة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان الخارجة من ربقة النزاع؛

(ز) التطورات المستجدة في المجالات المذكورة آنفا والثغرات المستمرة التي تعثر بها، وتأثيرها في الدور الاستشاري الذي تؤديه لجنة بناء السلام لفائدة الجهازين اللذين أنشأ ولايتها، أي الجمعية العامة ومجلس الأمن، دعماً للأهداف الأعم لبناء السلام في البلدان المعنية.

المنهجية المقترحة

٧ - ينبغي أن يركز التحليل الذي يقوم عليه استعراض عام ٢٠١٥ إلى دراسات حالة قطرية لعدد من البلدان يتراوح عدده بين ثلاثة وخمسة (من البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام ومن غيرها)، يمكن منها استقاء دروس مستفادة أوسع نطاقاً عن التقدم

المحرز والفعالية المحققة ومجالات القصور. وينبغي أيضاً أن يتم التحليل في توازٍ وتآزر مع استعراض الأمين العام المرتقب لعمليات السلام. وسيصحب دراسات الحالة الإفرادية استعراضٌ سياساتي ومؤسسي أعم. ولا بد أن يلقي التحليل الضوء على ما يلي:

(أ) العوامل التي أدت إلى إحراز تقدم ملحوظ أو حدوث انتكاسة ملحوظة في البلدان المعنية؛

(ب) تطور الاستجابة في حالات ما بعد النزاع على الصعيدين الإقليمي والدولي وعلى مستوى الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٥؛

(ج) طبيعة وأثر المساهمة التي يقدمها هيكل بناء السلام في تلك الاستجابة، متى كان معنياً.

الطرائق المقترحة

المبادئ الرئيسية

٨ - ينبغي أن تفي الطرائق المختارة لإجراء الاستعراض بجميع المبادئ الرئيسية الواردة أدناه:

(أ) التقيد بالشرط الوارد في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٧/٦٥ ومن قرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠) والفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ ومن قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، بضمان أن تكون نتائج العملية في نهاية المطاف ثمرة عملية حكومية دولية تشمل الجميع في الجمعية العامة ومجلس الأمن؛

(ب) الالتزام بالأهداف العامة والمرجعية والمنهجية التي حُددت سلفاً والاتساق معها؛

(ج) إدماج آراء المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين، حسب الاقتضاء، وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين، في البلدان التي ستكون موضوعاً لدراسات الحالة الإفرادية؛ إضافة إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، لتكون أساساً للتحليل والتوصيات؛

(د) إدماج آراء ووجهات نظر الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة من داخل الأمم المتحدة وخارجها (كالمؤسسات المالية الدولية مثلاً)؛

(هـ) الأخذ بالخبرات والتجارب ذات الصلة من داخل الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك خبرات المسؤولين الحكوميين السابقين، والاستفادة منها في الاستعراض المؤسسي والسياساتي المنفذ على أساس الدراسات القطرية.

الهيكلة والعملية

٩ - انطلاقاً من المبادئ الآتية الذكر، يُقترح أن تتم العملية على مرحلتين كما يلي:

(أ) يضطلع خبراء/مستشارون بالدراسات القطرية وما يقترن بها من تحليلات وفقاً لمرجعية الاستعراض. وبناء على المعلومات والتحليلات المستمدة من الدراسات القطرية والمساهمات المقدمة من داخل الأمم المتحدة وخارجها التي يمكن الاستفادة منها في الاستعراض المؤسسي والسياساتي، يعدّ الخبراء تقريراً تجميعياً للاستنتاجات الرئيسية والتوصيات القابلة للتنفيذ؛

(ب) يحيل الخبراء/المستشارون التقرير التجميعي إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويشعر رئيسا الجهازين الرئيسيين معاً في إجراء عملية حكومية دولية تنظر في التوصيات التي قدمها الخبراء/المستشارون وتضع التوصيات المتفق عليها لكي ينظر فيها كلٌّ من الجمعية والمجلس ويتخذ قراراً نهائياً بشأنها.

١٠ - ويُطلب إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وضع إطار زمني للانتهاء من هذه العملية المقسّمة إلى مرحلتين، وفقاً للجدول الزمني لأعمال كل منهما في عام ٢٠١٥.

١١ - وبناء على ذلك، يوصى بأن ينظر كلٌّ من الجمعية العامة ومجلس الأمن في العملية التالية:

(أ) تطلب الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى الأمين العام تعيين ما لا يزيد على سبعة خبراء/مستشارين يشكلون فريقاً استشارياً. ويُستقدم الخبراء من خلفيات مهنية ذات صلة وتتوافر لهم الخبرة المتخصصة حسبما استقر من ممارسات وقواعد تعيين الخبراء الخارجيين. وتعكس تشكيلة الخبراء تنوعاً جغرافياً متوازناً، ويُستعان فيها بالخبرات المتخصصة من القارة الأفريقية خصوصاً. وخلال عملية اختيار أعضاء الفريق الاستشاري، يُتوقع من الأمين العام أن يتشاور مع الدول الأعضاء، بما فيها تكتلات ومجموعات العضوية المعنية الكائنة في نيويورك، ومع رئيس لجنة بناء السلام أيضاً لكي يضمن الشفافية التامة للعملية؛

(ب) يشرف الفريق الاستشاري على إجراء دراسات الحالة الإفرادية ووضع الاستنتاجات والتوصيات، بناء على مرجعية الاستعراض ومنهجيته اللتين تحددهما الجمعية

العامة مع مجلس الأمن. ويحصل الفريق الاستشاري على الدعم من جهاز أمانة صغير الحجم يعينه الأمين العام. ويبلغ الأمين العام الجمعية العامة ومجلس الأمن بالترتيب المالي اللازم لدعم عمل الفريق. وإضافة إلى إدماج آراء ووجهات نظر الأطراف الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة، على النحو المبين في "المبادئ الرئيسية"، يُتوقع من الفريق الاستشاري أن يتشاور مع الدول الأعضاء، بما في ذلك مع تكتلات ومجموعات العضوية المعنية الكائنة في نيويورك، وذلك أثناء إعداد التقرير التجميعي الذي يعرض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية؛

(ج) يحيل الفريق الاستشاري استنتاجاته وتوصياته إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن؛

(د) عند ورود الاستنتاجات والتوصيات التي يحيلها الفريق الاستشاري، تقوم الجمعية العامة مع مجلس الأمن بتعيين ما لا يزيد عن ممثلين دائمين اثنين يتشاركان في تيسير عملية حكومية دولية شاملة للجميع تجري استعراضاً للاستنتاجات وتنظر في التوصيات. ويقوم الميسّران المشاركان بعد ذلك بتلخيص نتائج العملية الحكومية الدولية ويحيلانها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

أكتب إليكم بصفتي رئيس لجنة بناء السلام وعلى سبيل المتابعة لرسالتي المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ التي أحلتُ بها المرجعية المقترحة لاستعراض عام ٢٠١٥ لـ ”هيكل بناء السلام“.

وفي تلك الرسالة، عرضتُ على الجمعية العامة ومجلس الأمن قائمةً استرشادية بالبلدان التي يمكن أن توفر الأساس الملائم لإجراء دراسات حالة إفرادية تتيح للقائمين على الاستعراض استقاءً دروس مستفادة وتحليلات وتوصيات أوسع نطاقاً تُعرض على الجهازين لكي ينظرا فيها.

وبعد مشاورات مع ممثلي البلدان المعنية ومع رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن، يسرني إبلاغكم بأن البلدان التالية وافقت على أن تكون موضوعاً لدراسات الحالة الإفرادية: بروندي، تيمور - ليشتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، سيراليون.

(توقيع) أنطونيو دي آغيار باتريوتا

رئيس لجنة بناء السلام